الأمم المتحدة

S/2007/253



Distr.: General
3 May 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أتشرف بأن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، التي تلقيتها من الممثل السامي بشأن البوسنة والهرسك، ويحيل بها التقرير الحادي والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

160507 160507 07-33078 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي بشأن البوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم لكم طيه التقرير الحادي والثلاثين (انظر الضميمة)، راجيا توزيعه على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وإذا لزمكم أنتم أو أي عضو من أعضاء المجلس أي معلومات تجاوز ما هو متضمن في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته، فإنه سيسرني أن أرد على ذلك كتابة.

(توقيع) كريستيان **شفارتس – شيلينغ**

ضميمة

تقرير الممثل السامي بشأن البوسنة والهرسك إلى مجلس الأمن

١ تموز/يوليه – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧

موجز

١ – هيمنت حملة الانتخابات العامة وما تلاها من مفاوضات لتشكيل الحكومات الجديدة على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات على النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ والربع الأول من عام ٢٠٠٧ في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من مداومتي على تشجيع السلطات المحلية ومساندتها فيما تبذله من جهود لاعتماد وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لكي تحرز البوسنة والهرسك مزيدا من التقدم صوب الاندماج في النطاق الأوروبي – الأطلسي، فإن المناخ المحتد الذي سبق الانتخابات والوضع المعقد الذي أعقبها لم يكونا كلاهما مما يساعد على النجاح بأي حال في هذا الصدد. وبحلول نهاية العام، كانت حكومة جمهورية صربسكا هي الحكومة الوحيدة التي أعيد تشكيلها. وتم تشكيل مجلس الوزراء على مستوى الدولة في شباط/فبراير، وأخيرا نُصبت حكومة اتحادية في ٣٠ آذار/مارس. وبحلول نهاية آذار/مارس، أي بعد انقضاء ستة أشهر على الانتخابات، كانت ثلاثة من الكانتونات العشرة لا تزال بدون حكومات جديدة.

٢ – وقد تعرّض تصميمي على تعزيز الملكية المحلية للأمور لامتحان عسير من جراء الخطاب الذي ساد الحملة الانتخابية واتسم بلهجة انقسامية شديدة ومؤججة للمشاعر في بعض الأحيان؛ ولكن هذا الوضع أتاح أيضا التوصل إلى تقييم واقعي لمدى قدرة المؤسسات السياسية المحلية على أن تتولى بقدر متزايد مقاليد المسؤولية عن شؤون بلدها. وقد ثبت أن التيقن من واقع الحال في البوسنة والهرسك هو وحدة الذي يتيح تحديد الآليات التي ستلزم مستقبلا لمساعدة هذا البلد في إتمام انتقاله من وضعه الهش فيما بعد المرحلة الشيوعية وما بعد الحرب إلى وضع الاندماج والأمن في الإطار الأوروبي – الأطلسي.

٣ – وعلى الرغم من المطالبات التي تكررت خلال الحملة الانتخابية وفيما بعدها بإجراء استفتاء بشأن استقلال جمهورية صربسكا والمطالبات المقابلة من جانب الاتحاد بإلغاء هذا الكيان، جرت في سلام وبنجاح في ١ تشرين الأول/أكتوبر هذه الانتخابات العامة، التي هي أول انتخابات منذ انتهاء الحرب تنظمها وتديرها بأكملها السلطات المحلية. بيد أن الحزبين اللذين كان خطابهما خلال الحملة الانتخابية هو الأشد صخبا هما أيضا اللذان فازا بالقدر الأكبر في الانتخابات: تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين الذي يتزعمه رئيس وزراء

جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وحزب البوسنة والهرسك، الذي يتزعمه عضو مجلس الرئاسة المنتخب حديثا، هاريس سيلاجيتش. غير أن الحسابات الانتخابية كان مؤداها إرغام هذين الحزبين، على ما بينهما من تعارض في المواقف بشأن مسائل عديدة، على التشارك في السلطة على مستوى الدولة وفي الاتحاد وفي بعض الكانتونات.

٤ - وكانت النتيجة البارزة الأخرى التي أسفرت عنها الانتخابات هي إضعاف الأحزاب القومية التقليدية التي ظلت مهيمنة على الحياة السياسية في البوسنة والهرسك منذ إجراء أول انتخابات حرة في عام ١٩٩٠: حزب العمل الديمقراطي (البشناقي)، والحزب الديمقراطي الصربي، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك. بيد أن فقدان هذه الأحزاب لمكانتها المهيمنة لدى ناخبي كل منها لا يعني حدوث أي تضاؤل في مدى غلبة المسائل القومية (والمصطبغة بالنعرات القومية).

٥ - وخلال هذه الفترة، كان التقدم ضئيلا فيما يتعلق باستيفاء الشروط المسبقة لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وقد أُنجزت المفاوضات الفنية بنجاح مع المفوضية الأوروبية وكان الأداء فيها على جانب البوسنة والهرسك جيدا جدا على يد كل من كبير المفاوضين ومديرية الاندماج الأوروبي. بيد أن الإخفاق في صوغ اتفاق سياسي بشأن إعادة تشكيل هيكل الشرطة حال دون إمكانية التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب خلال هذه الفترة.

٦ - ولا تزال مسألة الإصلاح الدستوري من أبرز المسائل الماثلة، وإن كان لم يتحقق أي تقدم ملموس بشأن الإصلاح الدستوري خلال الأشهر الستة الأخيرة، مما يعزى أساسا إلى تركيز السلطات المحلية على تشكيل الحكومات وإصلاح الشرطة. كما أن مجموعة التعديلات التي رفضها برلمان البوسنة والهرسك بأغلبية ضئيلة في نيسان/أبريل لا تزال مطروحة. غير أنه يبدو بشكل متزايد أنه لا يرجح أن تحصل هذه التعديلات على التأييد اللازم لإعادة عرضها واعتمادها، على الرغم من تكرار الدعوة إلى ذلك بوضوح من جانب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وقد أكدت التطورات السياسية التي شهدتها الآونة الأخيرة أن الإصلاح الدستوري ضرورة حتمية للبوسنة والهرسك، وذلك لأسباب سياسية وعملية في آن واحد معا. ولا يزال النقاش بشأن المشاكل الدستورية وضرورة الإصلاح يشغل قدرا كبيرا من الحيز السياسي والعام. وقد بدأ الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك يطرحون في الآونة الأخيرة بعض الأفكار بشأن الأوضاع الدستورية الممكنة. وقد طفت هذه المسألة إلى السطح مرة أخرى بفعل الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٦ شباط/فبراير في القضية المرفوعة من جمهورية البوسنة والهرسك السابقة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحاد السابقة في

عام ١٩٩٣. فقد استمسك السياسيون البشناق بزعامة هاريس سيلاجيتش، بحكم المحكمة مشيرين إلى أن جيش جمهورية صربسكا وشرطتها وقت الحرب هما اللذان ارتكبا جرائم الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينتسا وضواحيها في تموز/يوليه ١٩٩٥. وهم يطالبون بإخراج بلدية سربرينتسا من نطاق ولاية جمهورية صربسكا وإلغاء جمهورية صربسكا ذاتها عن طريق تغييرات دستورية أبعد مدى. وردّ أندادهم من الصرب على ذلك أولا بالدفاع عن شرعية جمهورية صربسكا وثانيا بعرض المساعدة الاقتصادية والمالية على سكان سربرينتسا، الذين يهدد العائدون البشناق من بينهم بمغادرة المدينة مرة أخرى إذا لم تُلبّ مطالبهم. وإني أعكف حاليا، بالتنسيق الوثيق مع حكومة الولايات المتحدة، وبصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، عليَّ الإعداد لعملية إصلاح دستوري واسعة النطاق يتم تحضيرها ويبدأ تنفيذها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دعت منظمة حلف شمال الأطلسي البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى شراكتها من أجل السلام، هي وصربيا والجبل الأسود. وفي أعقاب اتخاذ هذا القرار، أكد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، جاب دي هوب شيفر، أن المنظمة لا تزال تتوقع من البلدان الثلاثة أن تحسّن تعاونها مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أحرزت البوسنة والهرسك نجاحا آخر بانضمامها، بعد مفاوضات شاقة مع جاراتها بشأن الواردات الزراعية، إلى اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا. وكما أن الشراكة من أجل السلام تمثل مدخلا تمهيديا إلى العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن هذا الاتفاق يوفّر لبلدان البلقان الغربية مجموعة واحدة من قواعد التبادل التجاري المتوائمة مع قواعد الاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، ظل النمو الاقتصادي على نشاطه، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، برغم القفزة التي طرأت لمرة واحدة على التضخم فرفعته إلى ٦,٨ في المائة عقب تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وارتفعت الصادرات.

٩ - وكانت الحالة الأمنية مستقرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم يلاحظ وقوع حوادث أو حالات أمنية باستثناء عدد قليل من حوادث العنف أو التخريب. ووقعت أخطر هذه الحوادث حول موستار وفي مناطق عودة البشناق إلى جمهورية صربسكا خلال فترة الصيف.

١٠ - وقد تصلّبت العمليات السياسية في موستار في النصف الثاني من العام. فلدى حلول الصيف، لم يكن قد أحرز أي تقدم في إنجاز التأسيس النظامي للإدارة، أو تشكيل مؤسسة للتخطيط الحضري، أو تسوية وضع إذاعة وتلفزيون هرسيكوفاتشكا وشتى المؤسسات

الثقافية، أو تشكيل شركة واحدة للمرافق العامة. ولذا عمدتُ إلى تعيين مبعوث خاص، هو نوربرت ونترشتاين، كي يتولى الوساطة أو التحكيم في التراعات القائمة أو التوصية بحلول أخرى لها. وقد نجح في تسوية عدد من المسائل التي طال عليها الأمد، ولكن تعيّن عليّ في كانون الأول/ديسمبر أن أفرض حلولا تتصل بالتخطيط الحضري والمكاني كان قد أوصى بها ولكن لم يتمكن من إقناع الأطراف المتناقضة بالأخذ بها.

١١ - واتسم الوضع في مقاطعة بريتشكو أيضا بتصاعد التراعات الحزبية داخل تحالف الأغلبية مع تناقص الفعالية من جانب الحكومة. وقد تفاقم هذا كله بفعل الحملة الانتخابية على مستوى الدولة، وعدم التيقن بشأن مستقبل المقاطعة فيما بعد مرحلة الإشراف، واستمرار التراعات بشأن تخصيص الموارد من الحساب الواحد للبوسنة والهرسك. وقد خَلَف رافي غريغوريان سوزان جونسون في منصب المشرف في أيلول/سبتمبر، أي في وقت جعله يشارك في التفاوض بشأن قانون للدولة يتعلق بمقاطعة برتشكو ويهدف إلى تنظيم وضع المقاطعة وصلاحياتها في الأمد الطويل. وأدرج السيد غريغوريان أيضا تغييرات في دستور المقاطعة تجعل الحكومة أقدر على العمل وتعزز إمكانية مساءلتها.

١٢ - وكما ذُكر أعلاه وطبقا لما تنبأتُ به في تقريري السابق، أثّر الوضع الإقليمي المشوب بعدم التيقن، وبخاصة تصاعد التوتر الناتج عن الاقتراب من نقطة اتخاذ قرار بشأن وضع كوسوفو ثم إرجاء البت في ذلك، تأثيرا سلبيا على الساحة السياسية والحوار السياسي في البوسنة والهرسك خلال هذه الفترة. ونتيجة للاستفتاء الذي جرى على الاستقلال في الجبل الأسود في أيار/مايو، انفتح المجال خلال الحملة الانتخابية لقدر كبير من الحديث المنفلت والمؤجج للمشاعر عن ''تقرير المصير'' في جمهورية صربسكا من ناحية وإلغاء الكيانين المشمولين في الاتحاد من ناحية أخرى. واستمر هذا بينما كان المسؤولون في بلغراد يحاولون الربط بين مصيري كوسوفو وجمهورية صربسكا. كما أن رئيس الوزراء دوديك استغل إعادة التفاوض على اتفاق العلاقات المتوازية مع صربيا، والعرض المقدم من بلغراد لتشييد جسر جديد عبر نهر سافا في بوسانسكا راتشا، والبيع المربح لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للكيان إلى المؤسسة الصربية النظيرة لها المملوكة للدولة، في تقوية صلاته الاقتصادية والسياسية الوثيقة مع صربيا.

١٣ - وواصل موظفو مكتب الممثل السامي العمل على إنجاز خطة عمل المكتب والخطة المنقحة لتنفيذ المهمة، اللتين وافق عليهما مجلس تنفيذ اتفاق السلام في آذار/مارس ٢٠٠٦. بيد أن جهودنا أعيقت بفعل المناورات السياسية التي سبقت الانتخابات والفترة الانتقالية

التالية للانتخابات بما اعتراها من بطء التفاوض بين الأحزاب على تشكيل حكومات ائتلافية جديدة. وقد أثّر هذا تأثيرا سلبيا على معدلات إنجاز الخطتين.

١٤ - وهذه البيئة الإقليمية بما يشوبها من عدم التيقن، مقترنة بما يقارب التوقف في الإصلاح والفراغ الحكومي الممتد بعد انتهاء الانتخابات، هي التي أقنعتني بأنه سيكون من قبيل التسرع المضي فيما يعتزم من إغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى عملية يتولى تنفيذها حصرا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد أيد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام هذا الرأي في اجتماعه المعقود في بروكسل في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير. ووفقا للتوافق العام في الآراء بين أعضاء المجلس التوجيهي، كان هناك اتفاق على أن يُستهدف إغلاق المكتب بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأن يعاد النظر في الوضع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨. وشدد المجلس التوجيهي على أن السياسة القائمة على الملكية لا تزال هي المبدأ الذي يُستهدى به في هذا الصدد، وأن المجتمع الدولي سيساعد البوسنة والهرسك على اتخاذ الخطوات النهائية للانتقال من تنفيذ السلام إلى الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي في أقرب وقت ممكن. وذكر الاتحاد الروسي أنه ليس بوسعه الانضمام إلى هذا التوافق في الآراء وأنه سيخلص إلى استنتاجات متسقة مع قرار مجلس الأمن ١٧٢٢ (٢٠٠٦). وقد أعلنتُ في كانون الثاني/يناير أنني لن ألتمس تمديدا لولايتي لما بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

أولا - مقدمة

١٥ - هذا هو ثاني تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي بشأن البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ووفقا للمعتاد، يتناول التقرير بالتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المجمل بيانها في التقارير السابقة، ويستعرض ما طرأ من تطورات خلال الفترة التي يغطيها، ويعرض تقييمي لتنفيذ الولاية.

ثانيا - المستجدات السياسية

١٦ - أجريت الانتخابات العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر وتم التصديق على نتائجها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل الموعد النهائي القانوني بأيام قليلة. بيد أن المعالم العامة للمشهد السياسي الناجم عن الانتخابات في البوسنة والهرسك اتضحت على نحو أسرع من ذلك بكثير. وكان أكبر الرابحين في هذا الصدد ميلوراد دوديك (وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) وهاريس سيلاجيتش (وبقدر أدنى قليلا حزب البوسنة والهرسك). وكانت انتصارات هذين الجانبين انتصارا أيضا للخطاب السياسي ذي النزعة الانقسامية

المتطرفة الذي استخدماه خلال الحملة الانتخابية، والذي تمحور حول مفهوم كل منهما المتناقض مع الآخر تناقضا شديدا للنظام الدستوري المقبل في البوسنة والهرسك. والمفارقة التي انطوت عليها هذه النتيجة هو أن هذين الحزبين مرغمان حاليا على التعايش معا في الحكومة وأن التقدم في المرحلة المقبلة سيعتمد في معظمه على مدى قدرة السيدين دوديك وسيلاجيتش على التوصل إلى حلول توفيقية تكون مقبولة لدى الطرفين.

١٧ - وكانت النتيجة البارزة الأخرى للاقتراع الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر هي اللطمة التي تلقتها الأحزاب القومية ''الثلاثة الكبرى''، وهي حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، التي هيمنت بظلالها على الآفاق السياسية لجمهور كل منها منذ عام ١٩٩٠. بيد أنه على الرغم مما أصاب هذه الأحزاب من اضمحلال لقوتها، فإنها ستظل كلها من العناصر الفاعلة المهمة. وفي الواقع أن الحزب الديمقراطي الصربي هو وحده الذي لن يكون له نصيب من السلطة على مستوى الدولة ومستوى الكيانين. والهزائم النسبية أو المطلقة التي أصابت الأحزاب القومية التقليدية لا تعني بالطبع هزيمة للممارسة السياسية المعتمدة على النعرات القومية. فالأمر لا يعدو أن المنتصرين أثبتوا أنهم أكثر كفاءة في تعبئة المشاعر والقضايا القومية، حيث اتهموا أصحاب النعرات القومية المهيمنين سابقا بأنهم فشلوا في أن يثبتوا في الساحة بأقدام راسخة على صعيد المسائل القومية البارزة مثل الإصلاح الدستوري والتوازن بين صلاحيات الكيانين وصلاحيات الدولة.

١٨ - وقد كاد دوديك يحصل على أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بحصوله على ٤١ مقعدا من مقاعدها البالغ مجموعها ٨٣ مقعدا، وزاد بذلك عدد مقاعد تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين إلى ما يجاوز ضعف ما كان له سابقا، وهو ١٩ مقعدا. وعلى النقيض من ذلك، شهد الحزب الديمقراطي الصربي حصته من المقاعد تهبط من ٢٦ إلى ١٧ مقعدا. وسارع الحزب إلى التبرؤ من زعيمه الذي نزع إلى الاعتدال مؤخرا وهُزم كمرشح لإعادة الانتخاب لرئاسة جمهورية صربسكا، دراغان كافيتش، ثم تحول الحزب في اتجاه اليمين السياسي. أما السيد دوديك، فلم يكن بحاجة إلا لأن يمنح بعض المناصب الوزارية لقلة من الأحزاب الصغيرة نسبيا لكي يشكل أغلبية قوية، ثم يعيد بعدئذ ترتيب مجلس وزرائه القائم. وبعد أن أنجز ذلك، حصل على التصديق عليه من الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - وفي الاتحاد، حافظ حزب العمل الديمقراطي على وضعه بوصفه أكبر حزب بشناقي بحصوله على ٢٨ مقعدا في المجلس البرلماني الأدنى، ولكن خسارته لأربعة مقاعد فقط لم تعبر

عن الهزيمة النسبية للحزب في مواجهة القفزة التي حققها حزب البوسنة والهرسك من ١٥ مقعدا إلى ٢٤ مقعدا والانتصار الواضح الذي أحرزه السيد سيلاجيتش على زعيم حزب العمل الديمقراطي، سليمان تيهيتش، في حلبة التنافس للحصول على مقعد البشناق في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. أما الحزب الكرواتي الذي دامت له الغلبة لفترة طويلة، وهو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، فقد خسر نصف المقاعد الستة عشر التي كانت له سابقا في المجلس البرلماني الأدنى للاتحاد، ولكنه تفوق بقليل على الحزب المنشق المسمى ”الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠“، الذي حصل على سبعة مقاعد. بيد أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، مشتركا مع الأحزاب الكرواتية الصغيرة نسبيا، دانت له قيادة أغلبية التحالف الكرواتي بمجرد أن أتمت كل جمعيات الكانتونات انتخاب مندوبيها في المجلس البرلماني الأعلى، مجلس الشعوب.

٢٠ - ومن السمات المشتركة بين البرلمانات المنتخبة في كلا الكيانين في عام ٢٠٠٦ انخفاض عدد الأحزاب التي فازت بمقاعد في الانتخابات، مما جعل إدارة العملية السياسية أيسر نسبيا. فعلى سبيل المثال، لم تفز الأحزاب الكرواتية بأي مقاعد في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وإن كان عدد النواب الكروات (المنتخبين بصفتهم من مرشحي تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) ظل ثابتا عند أربعة. أما عدد الأحزاب البشناقية بصفة غالبة التي فازت بمقاعد في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا فظل كما هو (٣)، ولكن العدد الكلي لمقاعد هذه الأحزاب هبط من عشرة إلى ثمانية. ومن ناحية أخرى، فاز تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين بمقعدين في برلمان الاتحاد.

تشكيل الحكومة

٢١ - اتفق زعماء حزب العمل الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر اتفاقا سريعا على إقامة تحالف غير محدد فيما بينهما بعد الانتخابات، ولكن المحادثات الجادة بشأن تشكيل حكومة على مستوى الدولة لم تبدأ حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. واستمرت هذه المحادثات بشكل متقطع حتى نهاية العام، ولكنها اكتسبت سرعة وتصميما في كانون الثاني/يناير. وكانت النقطة العالقة طوال ذلك هي أيّ من حزبي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي سيشارك في السلطة، حيث كان حزب العمل الديمقراطي يفضل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، بينما يريد حزب البوسنة والهرسك إقامة شراكة مع الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، الذي كان يعارض هو الآخر مجموعة الإصلاحات الدستورية التي طرحت في آذار/مارس. أما الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك فهو يرفض منذ أمد طويل أي فكرة مؤداها أن يدخل الحزبان الكرواتيان كلاهما

الحكومة. وفي نهاية المطاف، ضمّ مجلس الوزراء الذي صدق البرلمان على تكوينه في ٩ شباط/فبراير وزراء من كلا الحزبين الكرواتيين، وكذلك حكومة الاتحاد التي نُصِّبت أخيرا في ٣٠ آذار/مارس.

٢٢ - وعلى الرغم من أن عملية تشكيل حكومتي الدولة والاتحاد كانت عملية طويلة وشاقة، كان هناك مؤشر ذو دلالة طيبة هو تصميم تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين على شغل المنصب التنفيذي الرئيسي على مستوى الدولة، مما أضفى على منصب رئاسة الوزراء مزيدا من الأهمية، فضلا عن تصميمه على الحصول على منصب وزاري في الاتحاد للمرة الأولى. وبالإضافة إلى حصوله على رئاسة مجلس الوزراء، أخذ الحزب اثنتين من الوزارات الأكثر أهمية على مستوى الدولة. وكان من الدلالات الصحية أيضا عدم حدوث مطالبات بتدخل المجتمع الدولي للتوسط في إبرام اتفاق في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن السيد دوديك صرح قبل إنشاء مجلس الوزراء بأن الأغلبية الحاكمة ستكون مجرد أغلبية عددية فقط ولن تكون تحالفا حقيقيا وأن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين سيركز على تسيير الوزارات "التابعة له"، فإن رغبته في منصب رئاسة الوزراء ومستوى مرشحيه للوزارة يشيان بغير ذلك.

٢٣ - وعلى الرغم من أن الأحزاب الستة التي وافقت على مجموعة التعديلات الدستورية المطروحة في آذار/مارس ٢٠٠٦ فازت بأغلبية الثلثين من المقاعد، وهي النسبة اللازمة لتمرير هذه التعديلات لدى محاولة طرحها مرة ثانية، فإن اثنين منهما (الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الصربي) صارا إلى صفوف المعارضة وأعلنا أنه لم يعد ممكنا الاعتماد عليهما في تأييد التعديلات، بينما يوجد انقسام داخلي بشأن هذه المسألة في حزب ثالث (حزب العمل الديمقراطي). وكون الحكومة تضم بين ظهرانيها حزبين يعارضان معارضة تامة مجموعة التعديلات (حزب البوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠) مع حزبين آخرين لا يزالان يؤيدانها (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) وحزب آخر يقف منها حاليا موقفا ملتبسا، يعني أنه لا يبدو في الأفق بعد أي طريق واضح للتقدم في هذا الصدد. ورغما عن ذلك، أعاد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام تأكيد وجهة نظره التي ترى أن التبكير باعتماد تلك المجموعة من التعديلات سيشكل خطوة أولى إيجابية وسيوفر أساسا يمكن أن تقام عليه عملية أوسع نطاقا بحلول منتصف عام ٢٠٠٧ من شأنها مساعدة البوسنة والهرسك على استيفاء الشروط اللازمة للدولة الأوروبية الحديثة.

٢٤ - وكما ذُكر أعلاه، تم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تنصيب الحكومة الجديدة لجمهورية صربسكا، التي لم تتضمن سوى تغييرات طفيفة، واحتفلت في منتصف آذار/مارس بما حققته من إنجازات خلال أيامها المائة الأولى، بينما كان سياسيو الاتحاد لا يزالون يتشاحنون على المناصب الوزارية، وبخاصة المناصب التي ستخصص للأحزاب الكرواتية. وبمجرد أن تم ذلك، حدثت في ٢٢ آذار/مارس محاولة متعجلة لتقويض العملية التي يتحقق بها مكتبي من صلاحية المرشحين لخمس من الوزارات ذات الحساسية. وكان السبب الظاهري لهذا التعجل المفاجئ هو الحاجة إلى اعتماد وسن ميزانية الاتحاد لعام ٢٠٠٧ قبل انقضاء مدة سلطة التمويل المؤقتة التي كانت الحكومة المؤقتة تعمل على أساسها.

٢٥ - ومع أنه تم تنبيه أعضاء البرلمان إلى أن عملية التحقق هذه لم تكتمل بعد، ومطالبتهم بأن يرجئوا عقد دورهم لمدة اليوم أو اليومين التي ستلزم لإنجازها، عمد مجلس النواب رغما عن ذلك إلى انتخاب الحكومة الجديدة. ومن ثم فإني قد اضطررت إلى إبطال تصويت المجلس في ٢٣ آذار/مارس. ونظرا إلى أنه في غضون ذلك لم يجتز أحد المرشحين الوزاريين إجراء التحقق من الصلاحية، طلبت إلى الحزب المعني (حزب البوسنة والهرسك) أن يرشح شخصا آخر. وقد فعل الحزب ذلك على وجه السرعة مما أتاح التعجيل بإنجاز عملية التحقق من صلاحيته ثم عقد دورة جديدة للبرلمان في ٣٠ آذار/مارس. وتم على الوجه الصحيح التصديق على تكوين الحكومة واعتماد ميزانية عام ٢٠٠٧.

٢٦ - وانعقد مجلس النواب الجديد للاتحاد في إطار الموعد النهائي المحدد لذلك، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن هذه الدورة اقتصرت على أداء أعضاء البرلمان للقسم ثم فض انعقاد المجلس. ومعظم جمعيات الكانتونات لم يصل بعد حتى إلى هذه المرحلة. وعلاوة على ذلك، نجم عن عدم تقيد الكانتونات بالمواعيد النهائية المحددة عدم التمكن من تشكيل مجلس شعوب الاتحاد (الذي يُنتخب من الكانتونات) ومجلس شعوب البوسنة والهرسك (الذي يُنتخب ثلثا أعضائه من نظيره في الاتحاد) قبل شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر وجود نقص طفيف في عدد الصرب في مجلس شعوب الاتحاد حيث أنه لم ينتخب عدد كاف منهم لجمعيات الكانتونات. وعلاوة على ذلك، كانت ثلاثة كانتونات لا تزال في نهاية آذار/مارس بلا حكومات جديدة.

تغيرات الانحيازات السياسية للأحزاب وردود أفعالها

٢٧ - في الفترة التي أعقبت الانتخابات، واجهت قيادات حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي التي ضعفت مكانتها في ظل تلك الظروف ثورات داخلية من جراء النتائج المخيبة للآمال لهذين الحزبين في الانتخابات. وبينما تمكن سليمان تيهيتش (حزب

العمل الديمقراطي) من البقاء، أرغم دراغان كافيتش على التخلي عن منصبه في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وارتدّ الحزب الديمقراطي الصربي إلى ما كان عليه من تعنت في سابق عهده، وإن كان لا يرجح أن يكون بمقدوره أن يجاوز ميلوراد دوديك في هذا الصدد. بيد أن القيادة الجديدة المنتخبة للحزب الديمقراطي الصربي تعمد حاليا على نحو علني إلى مغازلة المسؤولين السابقين في الحزب الذين عُزلوا بسبب مساندهم للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

٢٨ - وسار الحزب الجديد المسمى الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ في الاتجاه الذي اختطّته الأحزاب الأخرى التي انشقت من قبل عن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وهو الفوز بعدد يُعتد به من المقاعد على مستوى الدولة والاتحاد والكانتونات. وقد استفاد هذا الحزب من تصورات مؤداها أنه مؤيد من كل من حكومة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في زغرب والكنيسة الكاثوليكية، واستفاد أيضا من الإدانة التي صدرت في الخريف بحق زعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان كوفيتش، بارتكاب جرائم مالية عندما كان وزيرا لمالية الاتحاد.

٢٩ - أما أكبر حزب لا قومي (أو غير قومي)، وهو الحزب الديمقراطي الاشتراكي، فقد أخفق في تحقيق قدر ملموس من التقدم، ولكنه سيظل أقوى حزب معارض في برلماني الدولة والاتحاد. ويعزى النجاح الوحيد الذي أحرزه الحزب، وهو انتخاب مرشحه، زليكو كومسيتش، لشغل مقعد الكروات في مجلس الرئاسة، إلى الانقسام الحادث بين حزبي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي وإلى أصوات الموالين للحزب الديمقراطي الاشتراكي في أوساط جميع الشعوب التأسيسية الثلاثة. وعلا صوت الأحزاب ذات الانتماء الكرواتي الصريح بالاحتجاج منكرة شرعية الكرواتي الذي يفترض أن غير الكروات قد انتخبوه، ولكن احتجاجاها تلك خبت بسرعة. وفيما بعد، طلب زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي، زلاتكو لاغومجيا، التصويت على الثقة بقيادته، وجاءت النتيجة لصالحه بسهولة.

٣٠ - وقد صادقت الأحداث، بوجه عام، على مزاعم السيد دوديك بأن الخطاب الانفصالي الذي اتسمت به الحملة الانتخابية في جمهورية صربسكا سيتبخر بعد الانتخابات. ففي ٢٨ آذار/مارس، صرح رئيس جمهورية صربسكا، ميلان ييليتش، بأن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين قد تخلى عن الخطاب الذي كان يردده فيما قبل الانتخابات بشأن إجراء استفتاء في جمهورية صربسكا، نظرا إلى ما قاله المجتمع الدولي ومكتب الممثل السامي بوضوح وهو أنه لا يمكن إلغاء جمهورية صربسكا، ومن ثم لا توجد حاجة إلى إجراء استفتاء. بيد أن رئيس الوزراء أبقى فكرة الاستفتاء حية باقتراحه إجراء

استفتاء بدلا من ذلك بشأن الشرطة إذا ما تعرض وجود شرطة جمهورية صربسكا للخطر (وهذه فكرة استعارها من الحزب الديمقراطي الصربي). غير أن المنظمات غير الحكومية الكائنة في جمهورية صربسكا لا تزال تناضل لصالح إجراء استفتاءين بشأن الشرطة والانفصال.

الإصلاح الدستوري

٣١ - وفقا لما ذُكر أعلاه، لا يزال مستقبل أول مجموعة من التعديلات الدستورية تُقترح للبوسنة والهرسك في حقبة ما بعد دايتون مستقبلا محفوفا بالشكوك. وعلى الرغم من ذلك، كان الإصلاح الدستوري أحد المواضيع التي لا مهرب منها خلال مفاوضات التحالف، وسيظل مدرجا في قائمة الاهتمامات بصرف النظر عن مدى الانقسام داخل الحكومات الجديدة بشأن هذه المسألة. وفي حين أن الجميع كلهم تقريبا متفقون على أن التغيير الدستوري أمر ضروري إذا أريد للحكم في البوسنة والهرسك أن يكون قادرا على أداء وظائفه وميسور التكلفة ومتوافقا مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، فإن الاتفاق نادر بشأن طبيعة الإصلاحات ونطاقها. فمعظم الصرب يريدون دولة ذات طبيعة اتحادية صريحة تتألف من ثلاث وحدات كل منها ''ذات أغلبية قومية''، وإن كان أي مسعى يرمي إلى تعريف الحدود المقبلة لهذه الوحدات يقوض التوافق المحتمل بين الصرب والكروات بشأن هذه النقطة. ومن الناحية الأخرى، لا يزال البشناق يفضلون دولة متكاملة أو ''مدنية''، تكون وحداتها الفرعية الإقليمية مجرد وحدات إدارية، ويقينا ليست قومية أو تأسيسية. وهذا أمر غير مقبول لدى الصرب والكروات لأنهم يرون أن ذلك يضمن الأغلبية اللازمة لتولى الحكم (أي للبشناق).

٣٢ - وكان من شأن الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٦ شباط/فبراير أنه قوّى من تصميم البشناق على استهداف أن تكون البوسنة والهرسك خالية من الكيانات. وقد أدى قضاء المحكمة بأن مؤسسات جمهورية صربسكا في وقت الحرب مسؤولة عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في سريبرنيتسا إلى فتح المجال أمام أمرين: أولا، المطالبة بإخراج سريبرنيتسا من نطاق ولاية جمهورية صربسكا، ثم إلغاء شرطة جمهورية صربسكا وفي نهاية المطاف إلغاء هذا الكيان نفسه.

٣٣ - وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة وأنا كنا نأمل أن نعمل على أن تُعتمد على وجه السرعة المجموعة المتواضعة من التعديلات التي لم يصبها التوفيق في نيسان/أبريل، مع إيضاح أن هذا لا يعدو أن يكون الخطوة الأولى في عملية للإصلاح الدستوري يلزم أن تكون أكثر شمولا، فإن احتمالات حدوث ذلك بعيدة حاليا. بيد أنه في الأمد المتوسط، يمكن

أن يتشكل توافق الآراء اللازم للتغيير بفعل أمرين أولهما ضغط الأحداث والثاني هو أن يصاغ إجراء شامل للجميع على نطاق شعبي يضم برلمان البوسنة والهرسك وخبراء خارجيين والمجتمع المدني. ويتطلب هذا وجود هيكل فعال، يضم معا خبراء دوليين وبوسنيين، وأمانة قوية تدعم برلمان البوسنة والهرسك وتحافظ على الزخم. وسيكون هناك من ثم دور رئيسي يجب أن يؤديه المجتمع الدولي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، بقيادة الممثل الخاص والولايات المتحدة، في مساندة بدء هذه العملية وتيسير تقدمها على مدى السنوات القليلة المقبلة.

٣٤ - وعلى الجبهة الدستورية أيضا، اضطررت في ٢٣ آذار/مارس إلى إصدار أمر يهدف إلى كفالة الحفاظ على سلامة القرارات التي اتخذها أسلافي في هذا المنصب والقرارات التي اتخذها، وإلى ضمان تقيد سلطات البوسنة والهرسك بالتزاماتها طبقا لاتفاقات دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن. ونشأت الحاجة إلى إصدار هذا الأمر عن حكم أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن التماس للجبر من شخصين أقالهما سلفي في عام ٢٠٠٤ بصدد عدم التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي حين أن المحكمة الدستورية لم تعترض بصورة مباشرة على ذلك القرار، فإنها أمرت سلطات الدولة باتخاذ خطوات لإيجاد وسيلة للانتصاف من قرارات الإقالة من هذا القبيل. وسنّ الأمر الذي أصدرته عملية تجعل في مقدور السلطات الامتثال لحكم المحكمة الدستورية دون أن يكون في ذلك انتهاك لالتزاماتها باحترام وتنفيذ قرارات الممثل السامي المتخذة طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام. ويحظر الأمر على سلطات البوسنة والهرسك إنشاء أي آلية للاستعراض مع إلزامها بإحالة تلك المسائل إلى الممثل السامي، بصفة رئيس المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

٣٥ - وقد اتخذ هذا الأمر بعد إجراء مشاورات وثيقة مع أعضاء المجلس التوجيهي وغيرهم. وفي ٢٧ شباط/فبراير، ذكّر المجلس التوجيهي جميع المؤسسات بوجوب احترام الالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك بموجب الاتفاق الإطاري العام وميثاق الأمم المتحدة، وأهاب لي أن اتخذ الإجراءات المناسبة لكفالة وفاء البوسنة والهرسك بهذه الالتزامات.

ثالثا - متطلبات الشراكة الأوروبية

٣٦ - لقد ثبت أن الجولات التقنية للمفاوضات المتعلقة باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب التي اكتملت في عام ٢٠٠٦ كانت جولات بناءة. وقد ركزت على التسهيلات التجارية، وحركة السلع، والتقريب بين القوانين، وإنفاذ القانون وقواعد المنافسة، وتبادل المساعدة في الشؤون الجمركية، وآليات تسوية النزاعات، والفترات الانتقالية. ولكنها لم تحقق إنجازات

كبرى فيما يتعلق بالشروط المسبقة للتوقيع على الاتفاق، وهي إعادة تشكيل هيكل الشرطة وإصلاح البث الإذاعي العام والتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إعادة تشكيل هيكل الشرطة

٣٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، انتهت مديرية تنفيذ إعادة تشكيل هيكل الشرطة من إعداد تقريرها النهائي المكون من ٣٦ صفحة والمعنون ''الخطة المقترحة لتنفيذ إصلاح هياكل الشرطة في البوسنة والهرسك''، وفقا لما يقضي به الاتفاق المتعلق بإعادة تشكيل هياكل الشرطة الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقدمت المديرية تقريرها إلى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وأحالته وزارة الأمن في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى الأمين العام لمجلس الوزراء المؤقت.

٣٨ - وكان ذلك التقرير نتيجة عمل استمر لمدة ١٢ شهرا، عقد خلالها المجلس التوجيهي للمديرية ٢٨ اجتماعا (١٥ منها في الفترة المشمولة بالتقرير). بيد أنه حدثت تأخيرات عديدة نشأ معظمها عن عرقلة حكومة جمهورية صربسكا للعملية واعتراضاتها على مشروعيتها، بالرغم من أن جمعيتها الوطنية قد اعتمدت الاتفاق وأن الوزراء الصرب في مجلس الوزراء قد أيدوا تشكيل المديرية. وبلغت معارضة جمهورية صربسكا للعملية أوجها بقرار اتخذ في أيار/مايو ٢٠٠٦ بتخفيض درجة تمثيلها في المجلس التوجيهي إلى وضع المراقب. وحافظ أعضاء المديرية من مؤسسات جمهورية صربسكا على وضعهم كمراقبين لما تبقى من ولاية المديرية، وإن كان ممثلو الدولة من الصرب قد استمروا في المشاركة.

٣٩ - ونتيجة لهذه التأخيرات والعراقيل قُدم التقرير بعد الموعد النهائي المتوخى في الاتفاق بثلاثة أشهر ومن دون بعض العناصر التي حددها الاتفاق. وهو لا يتضمن، على وجه الخصوص، مشاريع الصكوك القانونية أو اللوائح التنظيمية أو جدولا زمنيا لمجمل فترة التنفيذ أو خريطة لمناطق عمل الشرطة.

٤٠ - وينص نظام الشرطة المقترح على إقامة هيكل متكامل تنظيميا مع تطبيق اللامركزية في عمليات الشرطة وفي عملية صنع قراراتها. وربما يكون العنصر الأبعد مدى ضمن عناصر التقرير هو توحيد الخدمات الإدارية (الموارد البشرية، والشؤون المالية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) التي يتكرر وجودها حاليا في كل واحدة من قوات الشرطة القائمة الخمس عشرة. ويتوخى النظام الجديد أيضا أن يكون هناك مركز واحد للفحوص الجنائية وأكاديمية واحدة للشرطة. ويعطى النظام المستوى المحلي قدرا كبيرا من الاستقلال في العمل، وإن كان مدير الشرطة المقبل والمديرية المقبلة لتنسيق الشرطة سيوفران هيكلا للتسلسل القيادي عل المستوى التنفيذي.

٤١ - ويقدم التقرير أيضا حلولا عملية ترمي إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية الثلاثة التي حددها الاتحاد الأوروبي، وهي كما يلي:

(أ) يجب أن تكون جميع الاختصاصات التشريعية والخاصة بالميزانية فيما يتعلق بجميع شؤون الشرطة على مستوى الدولة؛

(ب) عدم التدخل السياسي في عمل الشرطة على المستوى التنفيذي؛

(ج) يجب تحديد المناطق الوظيفية للشرطة المحلية بناء على المعايير الفنية لعمل الشرطة، حيث تمارس قيادة العمليات على المستوى المحلي.

٤٢ - وفيما يتعلق بالمبدأ الأول، ينص التقرير بوضوح على أنه ينبغي أن يسند إلى الدولة الاختصاص التشريعي الحصري فيما يتعلق بجميع شؤون الشرطة وأنه لا يجوز للمستويات الحكومية الأخرى التشريع في مجال شؤون الشرطة. ويتوخى التقرير أيضا ميزانية وحيدة للشرطة تعتمدها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني، ينص التقرير على آليات عديدة للرقابة تستهدف إبقاء الاعتبارات السياسية خارج أعمال الشرطة، وذلك أساسا من خلال رقباء برلمانيين ومؤسسات برلمانية، من قبيل المجلس المستقل ومكتب الشكاوى العامة. وبخصوص المبدأ الثالث، يعِّد التقرير مبادئ توجيهية ومعايير فنية محددة لتشكيل مناطق عمل الشرطة المحلية، لكنه لا يتضمن خريطة تقترح ما ينبغي أن تكون عليه هذه المناطق.

٤٣ - ووفقا للاتفاق، سيلزم أن تعتمد حكومات وبرلمانات الدولة والكيانين مقترح المديرية، إلى جانب أية تعديلات يتم الاتفاق عليها. ونتيجة لما سبق من سحب جمهورية صربسكا لدعمها من المديرية، واستمرار إصرار الصرب على مواصلة إطلاق اسم جمهورية صربسكا على قوات الشرطة المنتشرة في إقليمها، واشتداد تمسك البشناق بوجوب ألا يحدث شيء من هذا القبيل ثبت حتى الآن استحالة صوغ توافق سياسي في الآراء بشأن تقرير المديرية، ناهيك عن عدد وشكل مناطق عمل الشرطة المحلية. وقد قام مكتبي هذا العام بتنظيم اجتماعات عديدة فيما بين زعماء الأحزاب أو بالمشاركة فيها، وأجرى أيضا مفاوضات ثنائية.

٤٤ - وبدا عند عدة نقاط كما لو أن هناك تقدما يُحرز، ولا سيما عندما انعقد اجتماع للزعماء الصرب والبشناق في ١٤ آذار/مارس، وهو اليوم السابق لوصول مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد، أوليه رين. وبالرغم من أن السيد دوديك غير موقفه تغييرا ملموسا في ذلك اليوم في اتجاه استيفاء مبادئ الجماعة الأوروبية الثلاث، فقد اعتبر السيدان سيلاجيتش وتيهيتش ذلك غير كاف، ولم يقدما حلا توفيقيا إلا بعد رحيل المفوض وتراجع

السيد دوديك عن موقفه. والإخفاق على هذا النحو في التوصل إلى اتفاق سياسي ثم ترجمته على وجه السرعة إلى إجراءات وتشريعات برلمانية بشأن التنفيذ قد يجعل من الصعب على نحو متزايد توقيع البوسة والهرسك على اتفاق تحقيق الاستقرار والارتباط قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

رابعا – توطيد سيادة القانون

٤٥ – إضافة إلى إصلاح الشرطة، واصل مكتبي التركيز على تيسير وتعزيز تنفيذ الإصلاحات الأخرى المتصلة بسيادة القانون، ولا سيما التي ترمي منها إلى بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون القائمة ومحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

٤٦ – وعمل مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة مع وزارة الأمن في البوسنة والهرسك، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية، والدائرة الحكومية للحدود، ووزارات داخلية وشرطة الكيانين والكانتونات، من أجل بناء قدراتها، ولا سيما في مجال مكافحة الجريمة المنظمة. كما عملنا على تعزيز قدرات دائرة شؤون الأجانب المنشأة حديثا في البوسنة والهرسك.

٤٧ – وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، سعى زملائي إلى تحديد المشاكل النظامية في عمل المدعين العامين وإلى تيسير تحسين التعاون بينهم وبين الشرطة. كما أعدوا تحليلا للاستراتيجيات والممارسات المثلى في مجال الملاحقة الجنائية للجريمة المنظمة في بلدان أوروبية أخرى ووزعوه على المدعين العامين المحليين.

٤٨ – وساهم مكتب الممثل السامي أيضا في كفالة النجاح في نقل قلم محكمة الدولة إلى الولاية المحلية التامة من خلال إبرام اتفاق جديد بشأنه. وينص الاتفاق الجديد الذي يحل محل الاتفاق الأصلي المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على النقل التدريجي للمسؤولية عن قلم المحكمة إلى المؤسسات المحلية. ومما يتسم بأهمية خاصة الأحكام التي تعطي للمجلس الأعلى لشؤون القضاة والادعاء سلطة تعيين جميع قضاة محكمة الدولة وجميع المدعوين العامين في مكتب المدعي العام للدولة، والأحكام التي تعيد تنظيم قلم المحكمة وتمويله. وينص الاتفاق أيضا على إدماج الموظفين الوطنيين لقلم المحكمة في المؤسسات القضائية المحلية في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. والهدف هو كفالة أن تتولى البوسنة والهرسك كامل المسؤولية عن محكمة الدولة ومكتب المدعي العام فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية وشؤون الموظفين، فضلا عن ضمان تمتع المؤسسات القضائية المحلية على المدى البعيد بالاستدامة والقدرة على معالجة قضايا جرائم الحرب والجريمة المنظمة.

خامسا – التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٤٩ – لا يزال عدد من المحاكمات المعقدة لجرائم الحرب جاريا في محكمة الدولة. وباشرت المحكمة أيضا النظر في القضايا المحالة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة المشمولة بالتقرير (سافو تودوفيتش، وميتار راسيفيتش، وباسكو ليوبيشيتس). وقد صدر حكم الدائرة الابتدائية في قضية أخرى أحيلت من لاهاي (رادوفان ستانكوفيتش) في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أدين المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكم عليه بالسجن لمدة ١٦ سنة.

٥٠ – وكان التقدم ضئيلا أو منعدما فيما يتعلق بالقبض على بقية الهاربين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بيد أنه في كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا خطة عمل جديدة تستهدف تحديد مواقع وجود هؤلاء الهاربين واعتقالهم أو استسلامهم طواعية. ونحن نتطلع على أن نرى هذه الخطة وقد نفذت. وريثما يتم ذلك، سأواصل وزملائي الرصد وإسداء النصح للسلطات في البوسنة والهرسك، ولا سيما سلطات جمهورية صربسكا، بشأن هذه المسألة.

٥١ – وإضافة إلى ذلك القرار الذي اتخذه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في ٢٧ شباط/فبراير بعدم إغلاق مكتب الممثل السامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصدر المجلس توجيها إلى المكتب بأن يعزز جهوده الرامية إلى كفالة التعاون التام للسلطات المحلية مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة خلال ما تبقى من فترة ولايته. ويبذل مكتبي كل ما في وسعه لإنجاز ذلك، ولا سيما بسبب الحكم الذي تزامن صدوره عن محكمة العدل الدولية مع صدور هذا التوجيه، والأثر السياسي الذي أحدثه في البوسنة والهرسك.

سادسا – إصلاح الاقتصاد

٥٢ – أما وقد أصبحت الحكومات الجديدة قائمة حاليا، فإنه يتحتم عليها أن ترتقي إلى مستوى التحديات التي تجابهها وأن تعالج الكم الكبير المتأخر من التشريعات المالية والاقتصادية الأساسية. فالبلد لا يحتاج فقط إلى المداومة على تطبيق سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، بل يتعين عليه أيضا أن يحرز تقدما كبيرا بشأن الإصلاحات الهيكلية الضرورية لإرساء الأسس اللازمة للنمو المطرد، بقيادة القطاع الخاص.

٥٣ – ويشار بعد هذا القول إلى أن النمو الاقتصادي ظل قويا نسبيا، ويرجح أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وقد أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة تأثيرا لا مفر منه على أسعار التجزئة،

مما أحدث لمرة واحدة ارتفاعا في متوسط معدل التضخم إلى ٦,٨ في المائة. وارتفعت الصادرات ويفترض، مع تحسن الإحصاءات، أن يتضح تقلص عجز الحساب الجاري من ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. بيد أن العجز الخارجي ظل كبيرا جدا.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة

٥٤ - لا شك في أن النجاح في بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة كان أبرز معالم الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠٠٦. وكانت الإيرادات المتوقع تحصيلها من ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٠٦ هي ٣,٥ بلايين ماركا قابلة للتحويل. وتجاوزت الإيرادات الفعلية بقدر كبير هذا التوقع الأولي، حيث بلغ مجموعها النهائي أكثر قليلا من ٤ بلايين ماركا. بيد أنه لا يزال هناك خلاف شديد بشأن صيغة توزيع هذه الإيرادات فيما بين الكيانين ومقاطعة برتشكو، وهو ما يوضح أن المنهجية الحالية تمثل مصدرا دائما للتراع. ونتيجة لذلك، لم توزع الإيرادات من الحساب الوحيد إلا بصفة شهرية أو كل شهرين، ومتأخرة عن مواعيدها أحيانا. وقد تسبب هذا التراع في حدوث تأخيرات في التوصل إلى اتفاق بشأن المجلس الضريبي الوطني الذي لا يتوافر له حتى الآن أساس قانوني، ومن ثم لا توجد لديه آلية فعالة لفض الخلافات لدى استحكامها فيما بين أعضائه ولا أية وسائل لإنفاذ قراراته.

الميزانيات

٥٥ - تجلت مرة أخرى الآثار الناجمة عن المستوى غير المرضي للتنسيق الحكومي والافتقار إلى قانون بشأن المجلس الضريبي الوطني. وقد ظلت أوجه الضعف هذه تربك عملية إعداد ميزانيات عام ٢٠٠٧. وتزيد الحكومات من إنفاقها بطريقة تفتقر إلى الكفاءة وتتسم بقصر النظر، وإن كان ذلك لم يبلغ مبلغ الخطر. لكن هذه الترعة ستشكل خطرا ماليا إذا حدث ركود في الإيرادات، ناهيك عن انخفاضها، حيث إن الحكومات سرعان ما أصبحت تعتمد على الإيرادات المتزايدة باطراد خلال عام ٢٠٠٦.

بيئة الأعمال التجارية

٥٦ - تباطأ التقدم في عام ٢٠٠٦ في مجال تحسين بيئة الأعمال التجارية وإعادة هيكلة المؤسسات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ووفقا للدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي بشأن بيئة الأعمال التجارية وأداء المؤسسات لعام ٢٠٠٦، انحصرت أوجه التحسن أساسا في مجال تنظيم الضرائب والجمارك والتجارة. بيد أن جميع الجهود الرامية إلى جعل الإشراف المصرفي مركزيا على مستوى الدولة أو اعتماد القوانين الضرورية لإنشاء حيز

اقتصادي واحد في البوسنة والهرسك (مثلا القوانين المتعلق بالالتزامات وبالمستحضرات الصيدلية) قد باءت بالفشل أو أجُلت. كما شارك مكتبي في تحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال الدعم المؤسسي لرابطات الأعمال التجارية والغرف التجارية، فضلا عن مساهمته في تشجيع الحوار الاجتماعي – الاقتصادي.

٥٧ – وسارت عملية إعادة هيكلة المؤسسات سيرا بطيئا، وكان التقدم في تعزيز إدارة المؤسسات متواضعا بالمقارنة بالبلدان المجاورة. وقد أحبط انعدام الاهتمام السياسي أو الإرادة السياسية جهود الخصخصة في الاتحاد، وإن كان قد أُحرز قدر يعتد به من التقدم في جمهورية صربسكا في خصخصة عدد من المؤسسات الكبيرة.

إصلاح الهياكل الأساسية

٥٨ – في حين أن الطلب على معظم وسائط النقل ينمو نموا ملحوظا فإن الافتقار إلى سياسة وطنية شاملة للهياكل الأساسية يمثل مشكلة كبيرة. ويُعزى هذا جزئيا إلى نقص القدرة المؤسسية، ولكن يعزى أيضا إلى الاعتبارات السياسية، ولا سيما في قطاع السكك الحديدية. والوضع أفضل من ذلك بقدر طفيف، في قطاع الكهرباء الذي أعيدت هيكلته بمساعدة كبيرة من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وعدة مانحين آخرين. وسيكون التحدي الرئيسي في هذا الصدد هو زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية في إطار عملية شفافة وتنافسية ، تهدف على تحقيق التوازن بين المخاطر والمنافع بالنسبة للبوسنة والهرسك وللمستثمرين على السواء.

سابعا – إصلاح الإدارة العامة

٥٩ – اعتمدت حكومات الدولة والكيانين ومقاطعة بريتشكو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الإدارة العامة التي أعدها منسق الإصلاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشُكِّلت ستة أفرقة عاملة مشتركة بين الحكومات للعمل على تنفيذها. وتشمل الاستراتيجية المجالات الأفقية الستة للإصلاح، وهي: الموارد البشرية؛ والصياغة التشريعية؛ والإجراءات الإدارية؛ وتكنولوجيا المعلومات؛ والاتصالات المؤسسية؛ والمالية العامة. وقدم مكتب الممثل السامي الدعم السياسي والمساعدة التقنية طوال عملية الاعتماد.

٦٠ – وعلى الرغم من تشكيل الأفرقة العاملة، فإنه لم يبدأ بعد التنفيذ الجدّي لخطة العمل. وسيلزم أن يكون هذا هو مناط التركيز في الشهور القادمة، وسيعمد المكتب، في حدود الوسائل والقدرات المتاحة له، إلى مساعدة السلطات في هذا الصدد. ويمثل البدء في تنفيذ

خطة العمل الشاملة لإصلاح الإدارة العامة إحدى الأولويات القصيرة المدى للشراكة الأوروبية وأحد الشروط اللازمة للتوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

ثامنا – إصلاح قطاع الدفاع

٦١ – وجهت الدول الأعضاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي الدعوة إلى البوسنة والهرسك للانضمام إلى الشراكة المعقودة في إطار الحلف من أجل السلام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ودلَّ ذلك على استيفاء أحد المعايير الرئيسية للنجاح في مجال إصلاح قطاع الدفاع. وفي الوقت ذاته، استمر العمل طوال الفترة في تحويل جميع الممتلكات التي حددت وزارة دفاع البوسنة والهرسك أنها لازمة لأغراض الدفاع من الكيانين إلى الدولة. غير أن ما عرقل هذا الجهد كان رفض حكومة جمهورية صربسكا المتكرر للامتثال للأحكام ذات الصلة من قانون الدفاع. وتكثف العمل أيضا بشأن تحويل المهام والوظائف المتبقية للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاق دايتون للسلام إلى سلطات البوسنة والهرسك. غير أن البوسنة والهرسك لا تزال في حاجة لتشريعات تكفل الرقابة على حركة الأسلحة والمعدات العسكرية داخل البلد، بما في ذلك الهياكل اللازمة لضمان التنفيذ. وعملت السلطات المحلية أيضا على إنجاز برامج تهدف إلى التخلص المأمون من فائض الأسلحة والمعدات العسكرية. بيد أنه لن يمكن تنفيذ هذه البرامج بدون أن ينقل الكيانان ملكية هذه الأسلحة والمعدات.

٦٢ – وبعد كثير من المشاحنات والمناقشات السياسية بشأن التمثيل الوطني النسبي في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، اتخذت رئاسة الدولة أخيرا في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ قرارا بشأن حجمها وهيكلها، يتيح تشكيل قوة متكاملة بصورة متزايدة. وهو يوفر بالتالي أساسا راسخا للنجاح مستقبلا، كما أنه يكفل أن تتوافر على الفور لدى القوات المسلحة للبوسنة والهرسك قدرات متخصصة في مجالي إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة. ونسبة الضباط إلى ضباط الصف والجنود نسبة واقعية (٢ إلى ٣ إلى ٥). وستكون القوات ذات طبيعة مهنية تماما، بلا مجندين وبلا أفراد احتياط غير عاملين. وستساعد العضوية في الشراكة من أجل السلام على استمرار التحسن، لا سيما بالنظر إلى أن البوسنة والهرسك بدأت تشارك في عملية تطوير القوات في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد وضع رئيس هيئة الأركان في البوسنة والهرسك خطة تنفيذ ذات مسارات زمنية لإنهاض جميع عناصر القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. وتهدف الخطة إلى ضمان إمكانية الوفاء بالمواعيد المحددة قانونا لتشكيل المقر والكتائب الملحقة به. إلا أنه يُرجَّح أن يحدث تباطؤ في هذه المسارات الزمنية بسبب عدم اكتمال عملية انتقاء الأفراد العسكريين بعد.

٦٣ - وقدمت البوسنة والهرسك عريضتها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وقد قُبِلت العريضة، وتعكف البوسنة والهرسك حاليا على إعداد خطتها الفردية للشراكة. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وقعت البوسنة والهرسك أيضا على اتفاق للأمن في إطار تلك المنظمة يحدد بارامترات تبادل المعلومات بين المنظمة والبوسنة والهرسك، بما في ذلك تناول الوثائق والتصاريح الأمنية وما إلى ذلك. وقد بدأت أيضا المراحل الأولية لعملية التخطيط والاستعراض.

٦٤ - وعلى الرغم من أن الإجراء التالي ليس في حد ذاته مسألة من مسائل إصلاح قطاع الدفاع، فقد أرسلت البوسنة والهرسك مؤخرا وحدتها الخامسة (وهي فصيلة للتخلص من الذخائر المتفجرة) للخدمة مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق. وقد خدمت كل وحدة من هذا القبيل لمدة ستة أشهر. وأفراد الفصيلة متطوعون يؤخذون من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك ككل، ويمثلون، على غرار التشكيلات الأصغر حجما التي نُشرت في الماضي (على سبيل المثال مع الأمم المتحدة في إثيوبيا/إريتريا)، الشعوب التأسيسية الثلاثة جميعها.

تاسعا - إصلاح الاستخبارات

٦٥ - قامت وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصقل هيكلها التنظيمي لكي تتولى مسؤولية التدقيق الأمني المنصوص عليها في قانون حماية البيانات السرية. وبدأت دفعة أولى من موظفي الوكالة التدريب على الجوانب التشغيلية والتحليلية لعمل الوكالة. وظل هذا التدريب، بالإضافة إلى المشاورات مع الخبراء الدوليين، يشكل إحدى الأولويات. واستمر ازدياد النضج في المراقبة التنفيذية والرقابة البرلمانية على الوكالة.

٦٦ - وأكدت الوكالة على قدرتها على العمل بصفتها نقطة الاتصال الرئيسية في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب عن طريق عضويتها في عدة محافل دولية للتعاون في مجال الاستخبارات. وقدم بعض المانحين على مستوى ثنائي التدريب والمساعدة المادية. وستواصل الوكالة العمل مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك وغيرها من الشركاء على تعزيز امتثال الوكالة لجميع جوانب القوانين المنظمة لها، وكفالة المراقبة التنفيذية السليمة والرقابة البرلمانية الفعالة.

عاشرا – بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية

٦٧ – استمرت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في الاضطلاع بعمليات تستهدف ضمان الامتثال للاتفاق الإطاري العام للسلام والحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن. وقامت قوات البعثة بعدد من العمليات، منها تسيير الدوريات لإثبات الوجود، والقيام بأنشطة الرصد، وعمليات جمع الأسلحة، وعمليات خاصة تستهدف شبكات دعم المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والعناصر الإجرامية المرتبطة بهم. وبفضل أوجه التحسن في الحالة الأمنية، بدأت البعثة في تقليل الدوريات المنتظمة، وفي إنهائها في بعض الحالات قبيل نهاية عام ٢٠٠٦.

٦٨ – ويبلغ قوام البعثة حوالي ٠٠٠ ٦ جندي ينتمون إلى ٢٢ من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي و ١٢ بلدا آخر. وظلت القوة منتشرة على هيئة ثلاث فرق عمل إقليمية متعددة الجنسيات مقارها بانيا لوكا، وموستار، وتوزلا، بالإضافة إلى ٤٤ فريقا للاتصال والرصد في جميع أنحاء البلد.

٦٩ – ونتيجة للمبادئ التوجيهية التشغيلية الجديدة المشتركة مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، توقفت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية عن القيام بعمليات مستقلة تستهدف الجريمة المنظمة. وهي تقوم بدلا من ذلك بدعم وكالات إنفاذ القانون المحلية عندما تؤيد بعثة الشرطة طلباتها لتلقي الدعم. ونظرا إلى أن الفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجريمة الذي يرأسه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، والذي كان مكلفا سابقا بالإشراف على تناسق وتساوق سياسة الأمن والدفاع التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي دعما لسلطات البوسنة والهرسك في مكافحتها للجريمة المنظمة قد أنجز ولايته، فقد تم إنهاء عمله في تشرين الثاني/نوفمبر.

٧٠ – وقرر الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ في ١١ كانون الأول/ديسمبر تقليص بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في عام ٢٠٠٧، وصدقت لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي على هذا القرار في ٢٧ شباط/فبراير. وبدأت مرحلة التنفيذ ومن المزمع إتمامها في منتصف عام ٢٠٠٧، وعندئذ سيتألف قوام البعثة في البلد من حوالي ٥٠٠ ٢ جندي. ويتضمن الوضع الجديد المعتزم للقوة الاحتفاظ بكتيبة واحدة وسَريتين تابعتين لوحدة الشرطة المستقلة في معسكر بوتمير بالقرب من سراييفو، بينما ستتوافر كتائب إضافية متأهبة ''عند الأفق'' لتعزيز البعثة بعد إشعارها بوقت قصير. إلا أن البعثة ستحافظ على وجودها على مستوى البلد عن طريق نشر أفرقة للاتصال والرصد الغرض منها تزويد البعثة بالمعرفة الآنيَّة بالأوضاع.

حادي عشر – عودة اللاجئين والمشردين

٧١ – في نهاية عام ٢٠٠٣، حينما أوشكت عملية إعادة الممتلكات إلى أصحابها على الاكتمال سلّم مكتب الممثل السامي المسؤولية عن عودة اللاجئين والمشردين طبقا للمرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام للسلام إلى السلطات المحلية. واكتملت منذ ذلك الحين عملية إعادة الممتلكات إلى أصحابها في جميع أنحاء البلد، حيث نظرت جميع المجالس البلدية في طلبات استرجاع المساكن المقدمة للمرة الأولى و لم يكن قد بُتَّ فيها بعد.

٧٢ – غير أن العودة الدائمة واستدامة هذه العودة أمران مختلفان. فعلى خلاف الوضع بالنسبة لعدد حالات استرجاع الممتلكات، يكاد يكون من المستحيل تقديم تقدير يُعتمد عليه لعدد من عادوا فعلا إلى ديارهم التي كانوا يعيشون فيها قبل الحرب. وفي حين أن عدد العائدين المحتملين في تناقص مستمر بمرور الوقت، كشفت عملية لإعادة التسجيل اضطلعت بها وزارة حقوق الإنسان واللاجئين أنه لا يزال يوجد ٠٠٠ ١٣٠ مشرد في البوسنة والهرسك يرغبون في العودة إلى ديارهم التي كانوا يعيشون فيها قبل الحرب. وهؤلاء يحتاجون إلى الدعم ويستحقونه، كما يحتاج إليه ويستحقه الذين عادوا بالفعل وإن كانوا يعيشون غالبا حياة محفوفة بالمخاطر. وتبين من زيارات ميدانية قام بها موظفو مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عددا مقلقا من العائدين إلى المناطق الريفية المنتمين إلى ”الأقليات“ تعوزهم أساسيات الحياة الحديثة، كالكهرباء والمياه الجارية.

ثاني عشر – موستار

٧٣ – ظل تدخل مكتبي بصفة مستمرة في شؤون مدينة موستار أمرا لازما في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. فقد استمرت الأحزاب السياسية في إعاقة أو منع إعادة تنظيم إدارة المدينة، وتكوين شركة واحدة للمرافق العامة للتصدي للمشاكل المستمرة في مجال التخلص من النفايات، وأي تسوية لوضع مرفق راديو وتلفزيون هرسكوفاتشكا، الذي تملكه المدينة ولكن يسيطر عليه الكروات. وعلاوة على ذلك، نشأ عن النزاع بين الكروات والبشناق بشأن التخطيط الحضري خطر إقامة هياكل موازية جديدة. واستمرت جميع تلك المسائل الخلافية تعرّض للخطر وحدة المدينة وسير الحياة فيها بصورة طبيعية.

٧٤ – وبعدما عجزت سلطات المدينة بشكل متكرر عن الالتزام بعدة مواعيد نهائية سبق أن حددتها لتسوية هذه المسائل، بالإضافة إلى عجزها عن اغتنام الفرصة التي أتحتها لها لتسوية النزاع بشأن التلفزيون عن طريق التحكيم، صار لازما بحلول أيلول/سبتمبر تعيين مبعوث خاص من مكتبي إلى موستار. وقد كلفت نوربرت وِنترشتاين، ذا المراس والخبرة، بالسعي

إلى بناء ما يلزم لاتخاذ القرارات من توافق سياسي في الآراء، بالإضافة إلى التحكيم في الحالات التي لا يمكن فيها صوغ في الآراء. وفي الحالات التي لا يكون مقبولا فيها حتى التحكيم، طلبت منه أن يقترح عليَّ حلولا.

٧٥ - وسرعان ما نجح مبعوثي الخاص في الحصول على موافقة مجلس المدينة على التحكيم في الوضع النهائي لمرفق راديو وتلفزيون هرسكوفاتشكا. وقد قضى مبعوثي الخاص بنقل ملكية المرفق أو تصفيته بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي ٣٠ آذار/مارس، أصدر مجلس المدينة قرارا بنقل ملكية مرفق راديو وتلفزيون هرسكوفاتشكا إلى ثلاثة كانتونات تقطنها أغلبية كرواتية، وإن كانت لم تقبل رسميا بعد هذا النقل للملكية. ونجح مبعوثي الخاص أيضا في الوساطة لإبرام اتفاقات بشأن تكوين شركة واحدة للمرافق العامة وفي دفع مسيرة إعادة تنظيم إدارة المدينة قُدُما.

٧٦ - ونظرا لعدم إمكان تسوية مسائل التخطيط الحضري عن طريق الحلول التوفيقية، فقد لجأت إلى إصدار قرارين في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بإنشاء هيئات التخطيط الحضري والمكاني في المدينة. واعتبرت الأحزاب التي يهيمن عليها البشناق هذين القرارين بمثابة هجوم عليهم وانتقدوهما بدعوى أنهما قراران متحيزان.

٧٧ - وعلى الرغم من أن مبعوثي الخاص حقق تقدما ملحوظا في تأمين الاتفاقات واقتراح القرارات، فإن المهمة الصعبة المتمثلة في التنفيذ لا تزال طيّ المستقبل في عام ٢٠٠٧. واستمرار العرقلة في هذا المجال قد لا يترك لي من خيار سوى استخدام صلاحيات بون من جديد. ولا تزال موستار غير مستقرة سياسيا، وستظل في حاجة إلى الانتباه من جانب مكتب الممثل السامي.

ثالث عشر - مقاطعة بريتشكو

٧٨ - منذ عام ١٩٩٩، عندما أنشأ قرار التحكيم النهائي مقاطعة بريتشكو بوصفها وحدة إدارية مفردة متعددة الأعراق تخضع لمشرف دولي، تطورت في المقاطعة ثقافة سياسية متميزة عن بقية أنحاء البلد. وكانت المشاكل تُحل محليا، دون اللجوء إلى أحزاب سياسية قومية، حتى بعد الانتخابات الأولى التي جرت على نطاق المقاطعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. غير أن هذا الوضع أخذ يتغير في الآونة الأخيرة. فالتطرف السياسي الذي واكب حملة الانتخابات العامة واقتراب موعد انتهاء نظام الإشراف قد اجتمعا معا فأوجدا دينامية سلبية جديدة. ونتيجة للخشية من مستقبل بلا مشرف يكبح جماح التجاوزات الناجمة عن النعرات القومية، أخذت الأحزاب تثير المسائل العرقية التي ظلت إلى الآن في موقع خلفي.

٧٩ - وقد ساور القلق السياسيين الصرب خلال هذه الفترة بشأن الحاجة إلى تعيين رئيس جديد للشرطة. وهم يعتقدون أن هذا الرئيس ينبغي أن يكون صربيا لا لأن أسلافه كانوا صربا فحسب، بل أيضا لما يفاد من أن السياسيين البشناق يعربون عن رغبتهم في الحصول على مناصب الإنفاذ الرئيسية في الحكومة، بما فيها مناصب رئيس الشرطة (كان رئيس الشرطة بالنيابة بشناقيا)، ومراجع الحسابات الجديد، والمحامي العام، بالإضافة إلى منصبي المحافظ والمدعي العام اللذين يشغلهما بشناقيان بالفعل.

٨٠ - وقد جرى تبادل الاتهامات بالفساد والتمييز القومي دون إيلاء اعتبار للوقائع أو الأدلة. وكثيرا ما يلتبس فهم القصور البيروقراطي والكسل وعدم الكفاءة فتعد خطأ أعمالا متعمدة. وقد ماطلت الحكومة في إنجاز الأعمال التحضيرية لإنشاء صندوق مستقل للتأمين الصحي وشركة للمرافق العامة ولم تخصص لها ابتداء اعتمادات في المشروع الذي قدمته لميزانية عام ٢٠٠٧. وقد رفضته جمعية المقاطعة في حينه، على نحو يبين العلاقة الفاشلة التي باتت سائدة بين الحكومة وأغلبية أعضاء الجمعية.

٨١ - ويبدو أن القيادات بدأت بالفعل توطد مواقعها لخوض انتخابات عام ٢٠٠٨، من خلال أمرين هما إثارة المسائل القومية والتقاط الإيماءات (إن لم يكن التوجيهات) من بانيالوكا أو سراييفو أو موستار. وكان لهذا أثره في جعل بعض الأحزاب التي يتشكل منها الائتلاف الحاكم تنأى بنفسها عن عمل الحكومة التي تشارك فيها ولا تؤيد مقترحات الحكومة في الجمعية، مفضلة على ذلك المصالح الحزبية والشخصية. وقد وصلت هذه الحالة إلى ذروتها في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عندما أضرب النواب البشناق عن المشاركة أثناء الدورة الأخيرة للجمعية في هذا العام ردا على الإصلاحات المقترحة وإعادة توزيع المناصب نتيجة لإعادة تشكيل الهيكل الحكومي.

٨٢ - ومن المرجح أن تشتد التأثيرات الخارجية على القيادات السياسية المحلية مع اقتراب موعد انتهاء عمل المشرف. ومن الممكن أن يتواصل الضعف في وضع المحافظ، وقد يستمر في الاعتماد على المشرف للتعويض عن أوجه النقص في حكومته وجهازه الإداري. ومن أجل التصدي لحالات النقص هذه، ركز المشرف على زيادة المساءلة الحكومية وتعزيز الأداء والإصلاح للحد من تأثير الأحزاب السياسية على الخدمات الحكومية. وقد صدرت سبعة أوامر إشرافية في شباط/فبراير وآذار/مارس استهدفت تعزيز هذه الأولويات. فقد عين المشرف رئيسا جديدا للشرطة، وأعاد مبنيين إلى طائفتين دينيتين، وعدل دستور المقاطعة، وعين أعضاء مكتب مراجعة الحسابات، وصرف من الخدمة خمسة موظفين معنيين بمسائل

التخطيط الحضري. وكان لهذه الإجراءات أثر إيجابي من حيث إعادة بريتشكو إلى سابق عهدها كمكان يتحقق فيه الإصلاح ويتمتع بإمكانيات كبيرة.

٨٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المشرف إلى جمعية مقاطعة بريتشكو مشروع قانون للبوسنة والهرسك بشأن مقاطعة بريتشكو، وبين الإجراء الذي اتبعه فريق عامل مشترك في إعداده. وقد حالت فترة الانتقال التي تلت الانتخابات دون قيام مجلس الوزراء المؤقت باعتماد مشروع القانون واقتراحه على البرلمان. ويلزم حاليا أن يقوم مجلس الوزراء الجديد بذلك، غير أنه بات من الواضح أيضا أنه ما زال يتعين إقناع حكومة الدول وحكومتي الكيانين بأن هذا القانون مناسب للغرض.

٨٤ - وإثر اتخاذ سلسلة من القرارات التي أقتصَّت من حق بريتشكو من حيث الإيرادات، قام مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أخيرا لدى اجتماعه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بضبط معاملات توزيع الإيرادات لشهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير على نحو يعكس معايير الاستهلاك النهائية. وأعادت عملية إعادة الموازنة للفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى بريتشكو حوالي ٧ ملايين ماركا قابلة للتحويل. بيد أنه لم يتضح بعد ما إن كانت إعادة الموازنة النهائية، التي أرجئت لعدم وجود وزير مالية اتحادي، ستعيد جميع الأموال التي تزعم بريتشكو أنها مستحقة لها. ريثما يتم ذلك، قدمت المقاطعة مذكرتها التي تطلب فيها الإنصاف من محكمة التحكيم بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتشكو المقاطعة في المذكرة من أن نظام الضرائب ينتهك مبدأين من مبادئ قرار التحكيم النهائي. وإذا لم تسو الأطراف نزاعها في توقيت مناسب، سيلزم النظر في الأخذ بحلول بديلة.

رابع عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٨٥ - لا يمكن للبوسنة والهرسك، بوصفها دولة متعددة القوميات وتعيش شعوبها التأسيسية الثلاثة أيضا في البلدان المجاورة لها، أن تفلت مما يوجد في المنطقة من المنازعات أو انعدام الاستقرار. فحتى السياسات العادية لكرواتيا وصربيا والجبل الأسود تؤثر عليها. وقد وجدت حكومة جمهورية صربسكا بوجه خاص في مناسبات عديدة أنها مضطرة إلى تنفيذ توجيهات بلغراد.

٨٦ - بيد أنه كما أكدت آنفا كان لعدم التيقن بشأن وضع كوسوفو مستقبلا ولحالات التأخير في الإعلان عن مقترحات وسيط الأمم المتحدة أثر ضار بوجه خاص أثناء الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٦ وبعدها. وفي الواقع أن خطر انعدام الاستقرار في المنطقة هو أحد الأسباب التي جعلتني أخلص إلى أنه سيكون من قبيل التعجل إغلاق مكتب الممثل السامي

والتخلي عن صلاحيات بون بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وهو الموعد المستهدف الذي حدده مجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وإلى أن يأتي الوقت الذي يكون قد تم فيه تسوية وضع كوسوفو والقبول به، وأصبحت فيه الحجج والانفعالات التي تحاول إدخال البوسنة والهرسك في هذه المعادلة عديمة الجدوى ومستهلكة، يتعين توخي الحرص في النظر في إجراء أي تغييرات أساسية لطبيعة المشاركة الدولية في البوسنة والهرسك. فقد يكون السلام والأمن مستتبين في هذا البلد، لكنه أيضا بلد معرض لتأثير التطورات الخارجية وتداعياتها المحلية كما أنه معرض لعدم الاستقرار السياسي الناشئ من الداخل. والتداعيات التي نجمت عن قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٦ شباط/فبراير خير شاهد على ذلك.

٨٧ - و أي تصور مؤداه تراجع الاهتمام الدولي بالبوسنة والهرسك أو أي وهن يبدو في التصميم على الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها يمكن أن يكون داعيا لحدوث المشاكل. وقد كان للدعوة التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى البوسنة والهرسك للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام أثر مطمئن قطعا. وسيكون من شأن التوقيع على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي أن يعزز ذلك بقدر أكبر.

٨٨ - ولا تزال توجد للبوسنة والهرسك نزاعات حدودية طفيفة مع صربيا وكرواتيا، وإن كانت قد ضعفت فيما يبدو احتمالات الشجار بشأن اعتزام زغرب بناء جسر بين البر الرئيسي وشبه جزيرة بلييساك يقيد وصول البوسنة والهرسك إلى البحر الأدرياتيكي. و لم تسو بعد مشكلة أخرى تعكر صفو العلاقات الإقليمية منذ أمد بعيد، وهي الموانع الدستورية التي تحظر تسليم كرواتيا وصربيا لرعايا البوسنة والهرسك، وإن كان التعاون فيما بين المدعين العامين ماض في التحسن. وقد أحبطت مؤخرا مساعي السياسيين البشناق الرامية إلى التشكيك في اتفاق ازدواج الجنسية المبرم مع صربيا، إثر خروج الجبل الأسود من اتحاد الدولتين وما تلاه من تلاشي الاهتمام بإبرام اتفاق مماثل مع كرواتيا.

خامس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٨٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي العمل الناجح الذي تضطلع به في مواقعها المشتركة مع الشرطة المحلية. وقد نفذت مهام ولايتها التي عُدِّل تركيزها، وواصلت تعزيز تعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية. وبعد أن أصبحت المبادئ التوجيهية للعمليات المشتركة قيد التطبيق، تولت بعثة الشرطة زمام دعم البوسنة والهرسك في مجال مكافحتها للجريمة المنظمة والفساد، وفق ما كلفتها به لجنة الشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي. وكان من الخطوات الإيجابية في هذا الصدد إنشاء وحدة الوصل في مجال العدالة الجنائية المكلفة بمعالجة نواحي القصور في التعاون

بين الشرطة والمدعين العامين. وركزت هذه الوحدة على تعزيز هذا التعاون بوجه عام وبخصوص حالات بعينها، بغية تيسير فعالية التحقيقات وإجراءات المقاضاة، فضلا عن الإسهام في تعزيز نزاهة نظام العدالة الجنائية بالبلد.

٩٠ - واستنادا إلى استعراض للعمليات أُجري في نهاية العام، خلصت بعثة الشرطة إلى استنتاج مفاده أن الأمر يقتضي بذل مزيد من الجهد لدعم المعركة الدائرة حاليا ضد الجريمة المنظمة والفساد، بما في ذلك إسداء المزيد من المشورة العملية بشأن الحالات المحددة، إضافة إلى تقديم الإرشاد بوجه عام.

سادس عشر - عدم التصديق على أهلية أفراد الشرطة

٩١ - واصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جهودي الرامية إلى المساعدة على حل المشكلة المعقدة التي ثارت لدى رفض فرقة الشرطة الدولية في عام ٢٠٠٢ التصديق على أهلية أفراد شرطة البوسنة والهرسك السابقين. وقد عاد فريق خبراء مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي إلى نيويورك في تموز/يوليه واجتمع مرة أخرى ببعثات الاتحاد الأوروبي، وفريق مجلس الأمن للتنسيق والصياغة، وإدارة عمليات حفظ السلام لاستكشاف الحلول الممكنة. وفي آب/أغسطس، أعربت خطيا لرئيس مجلس الأمن وللأمين العام عن رأيي الذي مؤداه أن مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي قد بذل قصاراه، بالتعاون مع سلطات البوسنة والهرسك، لتوفير المعلومات التي طلبها المجلس وإدارة عمليات حفظ السلام، وأن اتخاذ الخطوات التالية أمر يرجع إلى الأمم المتحدة.

٩٢ - و في تشرين الثاني/نوفمبر، كررت التأكيد على هذه النقطة في البيان الذي أدليت به أمام مجلس الأمن، ثم في اجتماعات تمت مع الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وردا على رسالة وردت في تشرين الثاني/نوفمبر من إدارة عمليات حفظ السلام وتعكس تصاعد الإحباط والاستياء في البوسنة والهرسك إزاء استمرار الجمود الراهن، كتبت مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر إلى وكيل الأمين العام مشيرا إلى أنه يتعين على كل منظمة من منظمتينا أن تبحث عن حلول جديدة لهذه المشكلة القديمة. وحين شرع أفراد الشرطة السابقين في الإضراب عن الطعام في ذلك الشهر نفسه، كان رد فعل مجلس وزراء البوسنة والهرسك أن أصدر قرارا من جانب واحد يقضي بإنشاء عملية استعراض محلية فيما يتعلق بأفراد الشرطة الذين رُفض التصديق على أهليتهم. وأهبت بمجلس الوزراء أن يتقيد تمام التقيد بالتزاماته بموجب القانون الدولي، وأوضحت أنه إذا ما نُفذ قرار مجلس الوزراء فلن يكون أمامي من خيار سوى النظر في اتخاذ تدابير إضافية. وأهبت بمجلس الوزراء أيضا أن يتصل بمجلس الأمن وبالأمانة العامة على وجه الاستعجال. ومنذ ذلك

الحين، يواصل أفراد من موظفي مكتبي التشاور مع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام ومؤسسات البوسنة والهرسك وغيرهما، بما في ذلك مجلس أوروبا.

سابع عشر – تطوير وسائط الإعلام

٩٣ – تعرّضت الجهود الرامية لإكمال إصلاح البث الإذاعي العام لانتكاسة في ١٩ تموز/يوليه على يد المحكمة الدستورية الاتحادية، حيث قضت بأن قانون مرفق البث الإذاعي العام على مستوى الكيان يُعرِّض للخطر ''المصالح القومية الحيوية'' للكروات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر استأنف النادي البشناقي بمجلس شعوب الاتحاد هذا الحكم لدى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ملتمسا إلغاء حكم محكمة الكيان. ولا يرجح أن تفصل المحكمة الدستورية في هذه المسألة قبل أيار/مايو.

٩٤ – إلا أنه إذا جاء الحكم في غير صالح القانون أو إذا تأخر إصداره أكثر من ذلك، سيلزم تقديم مشروع القانون بصيغة جديدة تزيل أسباب الاعتراضات الأصلية والفنية للمحكمة الدستورية الاتحادية. وريثما يتم ذلك، سيواصل مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الاجتماع بشكل منتظم بمحافظي مرفق البث الإذاعي العام وغيرهم من الأطراف المعنية لمناقشة مسار الإصلاح، والتشجيع على اتخاذ تدابير لتحديث هذه المنظومة وتبسيطها.

ثامن عشر – خطة تنفيذ المهمة وخطة عمل مكتب الممثل السامي

٩٥ – لا يزال ما مجموعه ٣٠ من بنود خطة العمل معلقا. وقد طلب إليّ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير تنقيح خطة العمل لتركز على بقية متطلبات تنفيذ اتفاق دايتون وعلى تعزيز إصلاحات مؤسسات الدولة اللازمة لاستقرار البوسنة والهرسك واستدامتها.

٩٦ – بيد أن العمل قد استمر بهدف كفالة أن تكون بنود خطة العمل قد أنجزت فور تقلد الحكومة الجديدة لمهامها واستئناف السير العادي للأعمال التشريعية. وفي جميع الحالات تقريبا، لم تكن المعوقات فنية، بل كانت انعكاسا لعدم الاهتمام بالمشاركة وغياب العزيمة من جانب السلطات الحاكمة. وليس معروفا بعد مقدار الإرادة السياسية التي سيكون بمقدور حكومات الدولة والكيانين أن تحشدها في هذا الصدد. ولعل ما تم في منتصف آذار/مارس من تذليل للعقبة التي نشأت في إطار مجلس الوزراء عقب صدور حكم محكمة العدل الدولية – وكذا اتخاذ بعض القرارات الهامة – يكون ذا دلالة طيبة في هذا الصدد.

تاسع عشر – الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٩٧ – وفقا لولايتي المزدوجة التي تشمل صفة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، واصلت تعزيز الأولويات المدرجة في وثيقة الشراكة الأوروبية لعام ٢٠٠٦، إلى جانب تنفيذ الاتفاق الإطاري العام. وعملت أيضاً من أجل الإصلاح الدستوري، الذي لا يزال يشكل ضرورة أساسية لترشيد الحكم في هذا البلد وتقويته، ومن ثم إعداد البوسنة والهرسك للاندماج في الاتحاد الأوروبي. وفي إطار دوري كممثل خاص واصلت أيضا الاضطلاع بالإشراف السياسي على بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد قمت أنا وقائد بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ومفوض بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتنقيح صلاحيات الفريق المعني باستراتيجية مكافحة الجريمة التابع للاتحاد الأوروبي.

عشرون – تعزيز مشاركة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وإغلاق مكتب الممثل السامي

٩٨ – عمل موظفو مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على الوفاء بالشروط التي يقتضيها التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وفق ما قرره مديرو الشؤون السياسية باللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بأن يستعد مكتب الممثل السامي للإغلاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. إلا أنه كما أكدت طيلة هذا التقرير، لم تكن التطورات التي حدثت على الصعيدين الإقليمي والمحلي مواتية لذلك على الإطلاق، مما أدى بمجلس تنفيذ السلام في نهاية المطاف إلى أن يقرر في ٢٧ شباط/فبراير الإبقاء على مكتب الممثل السامي. ومن ثم فإن مكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي سيستمران في العمل جنبا إلى جنب، ولكن مع تولي الأخير دورا أكثر بروزا بشكل متزايد مع سير عملية التحول على نحو أكثر تدرجا.

٩٩ – وفي غضون ذلك، أعرب مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عن ترحيبه بثاني التقارير المشتركة للممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد، أوليه رين، عن تعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في سياق إغلاق مكتب الممثل السامي. ووفقا لولايتي، قدمت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لنظر المجلس، مقترحا تفصيليا بشأن ولاية المشاركة المعززة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وهيكلها والموارد اللازمة لها. وقامت أفرقة عاملة في بروكسل بدراسة المسائل ذات الصلة

واعتمد المجلس إجراء مشتركا جديدا (أساسا قانونيا) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويلزم حاليا استعراض هذا الأمر.

حادي وعشرون – الجدول الزمني لتقديم التقارير

١٠٠– تنفيذا لاقتراحي بتقديم تقارير دورية لإحالتها إلى مجلس الأمن، وفقا لما طلبه المجلس في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الثاني. وإذا لزمت للأمين العام أو لأي عضو من أعضاء مجلس الأمن معلومات في أي وقت آخر، سيسرني أن أقدم خطيا استكمالا إضافيا للمعلومات.